الأنباء
الاثنين 10 مارس 2014

الخالد التقى عدداً من الوزراء وشارك في افتتاح مقر سفارة سلطنة عمان بالقاهرة

القاهرة ـ هناء السيد

التقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مساء امس الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان يوسف بن علوي.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير الخالد في حفل افتتاح المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان في القاهرة ومندوبيتها لدى جامعة الدول العربية.

كما التقى الشيخ صباح الخالد وزير خارجية جمهورية السودان د.علي أحمد كرتي، حيث تناول اللقاء سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والقضايا محل الاهتمام المشترك والقضايا الاقليمية والدولية.

كما التقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وزير الخارجية بالجمهورية اللبنانية جبران باسيل.

وتناول اللقاء سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والقضايا محل الاهتمام المشترك والقضايا الاقليمية والدولية.

الشيخ صباح الخالد خلال مشاركته في افتتاح المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان في القاهرة (ناصر عبدالسيد)

امس وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رمطان لعمامرة.

وتناول اللقاء سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والقضايا محل الاهتمام المشترك والقضايا الاقليمية والدولية.

كما التقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد مساء امس الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان يوسف بن علوي.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزير الخالد في حفل افتتاح المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان في القاهرة ومندوبيتها لدى جامعة الدول العربية.

كما التقى الشيخ صباح الخالد وزير خارجية جمهورية السودان د.علي أحمد كرتي، حيث تناول اللقاء سبل توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والقضايا محل الاهتمام المشترك والقضايا الاقليمية والدولية.

حضر اللقاءات سفيرنا لدى مصر سالم الزمانان ومدير ادارة مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ومندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير عزيز الديحاني.

الى ذلك أقام مندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير عزيز الديحاني مأدبة عشاء على شرف الشيخ صباح الخالد بمناسبة زيارته الى القاهرة. حضر المأدبة الوفد المرافق له والذي يضم مدير ادارة مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السفير الشيخ د.أحمد ناصر المحمد ومدير ادارة الوطن العربي السفير عبدالحميد الفيلكاوي ومندوبنا الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير عزيز الديحاني وعدد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية.

ينظم «خيارات إستراتيجية» لإصلاح التعليم بالدول العربية

البنك الدولي: الدول العربية تحتاج لتحسين نوعية نظام التعليم وفوائده

يرعى البنك الدولي بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط دورة تمتد على مدى تسعة أيام حول تحديد وتنفيذ الخيارات الاستراتيجية من أجل تحسين أنظمة التعليم في العالم العربي.

وتجمع الدورة التي تحمل عنوان خيارات استراتيجية في إصلاح التعليم في الدول العربية، 35 ممثلا عن 13 وزارة تربية وتعليم عال ومراكز وطنية لتطوير التعليم والتدريب وجامعات ومكاتب التعاون الدولي. أما العروض التي ستقدم فتهدف إلى تعريف المشاركين بالمواضيع المرتبطة باستراتيجية البنك الدولي الأخيرة للتعليم 2020: التعلم للجميع.

وسيعالج المدربون التحديات الأساسية التي تواجهها أنظمة التعليم في المنطقة ويتطرقون إلى الحلول الضرورية القائمة على البيانات والخبرات وأفضل الممارسات على صعيد العالم. وتشكل هذه الدورة جزءا من سلسلة دورات التدريب الهادفة إلى التنمية البشرية والتي يتعاون في تنظيمها البنك الدولي مع مركز صندوق النقد الدولي.

وقال مدير مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالإنابة فيليب كرم ان التنمية البشرية باتت مسألة ملحة في المنطقة وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار في إنماء المهارات وبناء القدرات، يصبح تحسين نوعية التعليم ضرورة لتمكين الجميع (بمن فيهم الشابات والنساء) من تعزيز إمكانياتهم وعيش حياة كريمة.

وتأتي استراتيجية البنك الدولي للتعليم 2020: التعلم للجميع، لتلقي الضوء على أهمية «الاستثمار السريع، والاستثمار الذكي، والاستثمار للجميع» بينما تحاول الدول تحسين نوعية أنظمة التعليم فيها. تخصص حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثمارات ضخمة في مجال التعليم، غير أن نتائج طلابها في الاختبارات القائمة على المعايير الدولية بقيت دون المستوى المطلوب. كذلك، يلاحظ الارتفاع المستمر في مستويات البطالة بين الشباب وافتقار خريجي الجامعات إلى المهارات التنافسية في سوق العمل. لذا، يشكل بناء أنظمة عادلة ومسؤولة أساسا لتأمين خدمات تعليم عالية الجودة وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

بدوره قال مدير مكتب البنك الدولي بالكويت، بسام رمضان، ان الدول العربية قطعت شوطا كبيرا في توسيع إمكانيات الحصول على التعليم، غير أنها تحتاج في الوقت الراهن إلى تحسين نوعية نظام التعليم وفوائده. ويتعين على وزارات التربية أن تضمن كون ما تقدمه متماشيا مع احتياجات سوق العمل والمجتمع في الوقت الراهن معتمدة بصورة دورية وبشكل أفضل على البيانات المتوفرة في هذا المجال.

ويتمتع البنك الدولي بما يخوله العمل مع بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا على الإصلاحات التحويلية لقطاع التعليم، وذلك من خلال حشد البيانات والمعلومات والخبرات التي أثمرتها خمسة عقود من العمل في قطاع التعليم فيما يزيد عن 150 بلدا حول العالم تم فيها وضع أنظمة وسياسات وإنشاء مؤسسات أكثر عدلا ومسؤولية وقدرة على الاستجابة للاحتياجات.

وتقول بريكسي مديرة قطاع التعليم في البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في هذا السياق إن «تأمين التعليم المفيد بنوعية عالية يفرض على الحكومات إعادة النظر في الأنظمة واعتماد رؤية طويلة الأمد. ففي السياسات التي تضعها والنفقات التي تخصصها والمدارس التي تنشئها، يتعين على الحكومات العمل على تسهيل حصول المواطنين على التعليم وعلى تقوية الروابط والتعاون في قطاع التعليم ومع الشركاء الخارجيين المعنيين كأرباب العمل».

خلال أمسية حوارية في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

الناصر: قرارات جديدة تؤمن السكن والبدل المناسب للمواطنين وتعديل القوانين المعنية بالإسكان وتفعيل دور المحافظين

حمد العنزي

كشف وكيل وزارة الدفاع السابق الشيخ صباح الناصر النقاب عن «مشروع فزعة» لحل القضية الاسكانية خلال سبع سنوات وبتكلفة لا تتعدى 10 مليارات دينار من خلال نظرة شاملة للارتقاء بالنهضة العمرانية والحلول المطلوبة للقضية الاسكانية، فضلا عن الاستفادة من جميع امكانيات الدولة، وتشجيع العناصر الكويتية المتخصصة والحديثة التخرج، والارتقاء بأعمال شركات المقاولات ومواد البناء والتجهيزات الكويتية عن طريق البنوك والمؤسسات المالية المحلية والخارجية، ومشاركة الشركات العقارية والمكاتب الهندسية الكويتية.

جاء ذلك خلال الامسية الحوارية التي اقيمت مساء اول من امس في الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بعنوان «الحق الاسكاني للمرأة بين الواقع والطموح»، واضاف «ان هذا المشروع يعتمد اعتمادا كليا على تعاون السلطتين، مع تسخير جميع الخبرات المحلية والخارجية عن طريق الاستفادة من جميع امكانيات الدولة»، لافتا الى انه عبارة عن تصور شامل جديد للارتقاء بكل ما هو معني بالنهضة العمرانية بالدولة والتركيز على حل القضية الاسكانية نهائيا.

واستعرض الناصر العناصر الرئيسية للمشروع وهي تعديل مفاهيم العمل الحكومي الخاص بالأمور الهندسية والفنية والقضاء على معضلة تراكم الطلبات الاسكانية، مشيرا الى انها تستوجب تطوير العمل بالتنظيمات الحكومية الحالية، والاستعانة بالهيئات والمكاتب الكويتية العاملة بالخارج، وتطوير دور بنك الائتمان الكويتي، واصدار قرارات جديدة تؤمن السكن والبدل المناسب للمواطنين، وتعديل القوانين المعنية بالاسكان، وتفعيل دور المحافظين بالمحافظات.

الشيخ صباح الناصر

وشدد الناصر على ضرورة اعادة تنظيم الهيئة العامة للاشغال بالكامل، حيث ستعمل بمراكز عمل بالمحافظات الست، وايضا يعاد تكليفها بعدة مناطق مخصصة للاسكان، بحيث تقوم باعمال البنية التحتية، ثم المنازل بمختلف انواعها والقسائم ويتم توزيعها على مستحقيها عن طريق المؤسسة العامة للاسكان، ويخصم عددها من الاجمالي العام، مع توفير الامكانيات والحوافز اللازمة.

وأشار الى استحداث وزارة دولة لشؤون التعاقد تتبعها لجنة المناقصات المركزية وادارة الفتوى والتشريع، مشيرا الى ان الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة ستعمل على تسهيل عمل الوزارات والهيئات ومراكز العمل والشركات والمواطنين بمراجعة مكان واحد لجميع ما يختص بالجهات الرقابية.

وقال الناصر: الامور التي يساهم هذا المنظور بحلها بالاضافة الى قضية الاسكان تتمثل في تخصيص مكان واحد لاستخراج رخصة بناء (الهيئة العامة لتراخيص البناء) ومكان واحد لمراجعة الجهات الرقابية (وزير الدولة لشؤون التعاقد)، وسيتم انشاء 14 فرقة رئيسية لانجاز الخطة، وسيفتح المجال على مصراعيه لاستقطاب الخريجين الجدد بكل تخصصاتهم، نتيجة اتساع مجال الاعمال عن طريق الدولة او الشركات، ومراجعات المواطنين لمصالحهم مع الجهات الحكومية سيكون بمجمعات مراكز خدمة بالمحافظات، مما سوف يساهم بحل أزمة المرور، ومشاركة فعالة للبنوك المحلية عن طريق التمويلات بمختلف انواعها، ومشاركة فعالة لبنك الائتمان الكويتي عن طريق زيادة دعم المواطنين، وانعاش سوق المقاولات والمواد الانشائية ومكملاتها، وتفعيل الأعمال بالمكاتب الهندسية الكويتية، والاستعانة بالشركات العقارية الكويتية بالتعاون مع بنك الائتمان الكويتي، ومنح المرأة الكويتية والمطلقات والارامل وغير المتزوجات حقوقهم الخاصة بالاسكان، والاستعانة بالكفاءات الكويتية من المتقاعدين القادرين على العطاء.

وأضاف انه بعد سبع سنوات تعود جميع الجهات الى وظائفها الأساسية، ويقوم وزير الدولة للشؤون الهندسية (هيئة الاسكان) بتأمين وتغطية جميع الطلبات المستجدة عند استحقاقها مباشرة، لافتا الى ان الاقتراح المقدم يعالج جميع ما يتعلق بأمور الانشاءات بالدولة بوجه العموم، وتم التركيز على القضية الاسكانية، حيث انها تمثل الأولوية الأساسية للمواطنين، موضحا انه لاكتمال هذا الاقتراح وجعله قابلا للتطبيق، يتطلب الأمر العرض على الجهات المعنية وأصحاب الاختصاص وذوي الخبرة لاستكمال التصور العام لانجاح الخطة. ولفت الناصر ان مقترحه يراعي عددا من الملاحظات حول هذه التشكيلات وهي: تشكيل مجلس ادارة لكل قطاع من القطاعات المقترحة، ويكون الوزير المعني رئيسا لها وعضوية رؤساء الهيئات ومدراء المناطق بالمحافظات، ثانيا: لكل قطاع ديوان يشمل الشؤون الادارية والمالية والقانونية والحاسب الآلي، ثالثا: لكل هيئة ومدير بالمحافظة صلاحيات كاملة ممنوحة من قبل مجلس الادارة، رابعا: التقليل من دورة الجهات الرقابية «وزير الدولة لشؤون التعاقد»، خامسا: جميع الهيئات تقدم خدماتها للمواطنين عن طريق المحافظات، سادسا: جميع الخدمات للمحافظات تتم عن طريق مجمعات مراكز خدمة.

شركة علي عبدالوهاب تواصل دعمها لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» في جهودها الإنسانية

فيصل المطوع مستقبلا وفد المنظمة

جددت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية التزامها القائم بدعم ومساندة منظمة «هيومن رايتس ووتش» العالمية في الأعمال الإنسانية التي تقوم بها داخل الكويت وفي الشرق الأوسط، جاء ذلك خلال زيارة وفد من المنظمة للرئيس التنفيذي لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل المطوع. وتسلم المطوع خلال اجتماعه مع المنظمة مخطط أعمالها والنشاطات الإنسانية لعام 2014، حيث قدم المخطط كل من نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش»، نديم حوري، ومساعد مدير قطاعي التطوير والتوعية في منظمة «هيومن رايتس ووتش» بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لمى سيوفي، وباحث «هيومن رايتس ووتش» في الكويت واليمن، بلقيس وايل، ومستشارة قطاعي التطوير والتوعية في منظمة «هيومن رايتس ووتش» في الكويت، مريم القطامي.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، فيصل المطوع: «نواصل دعم جهود منظمة «هيومن رايتس ووتش» العالمية منذ سنوات عدة، ولمسنا من خلال أعمالها جهودا ملحوظة على المستوى الإنساني في المنطقة، نحن في شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية نؤمن بأن حقوق الإنسان هي مكتسبات فطرية يستحقها كل إنسان على الأرض، كما نؤمن بأن حصول الإنسان على هذه الحقوق الأساسية يمكننا من إحراز نمو حقيقي وتحقيق التنمية المنشودة في منطقة الشرق الأوسط».

وقال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن رايتس ووتش» نديم حوري: «إن بناء العلاقات مع الجهات الحكومية أمر مهم جدا لضمان التعاون معنا في مختلف الأعمال والمجهودات التي نقوم بها أينما تواجدنا، لكن كل هذه الأعمال والمجهودات تعتمد بشكل أساسي على الدعم الذي نحظى به من القطاع الخاص. لذا نشكر فيصل المطوع، وشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية لدعمهما المتواصل على مدى السنوات الماضية، ونتطلع هذا العام والأعوام القادمة للمزيد من الإنجازات في تحسين حياة الإنسان في هذه المنطقة».

وتعتبر منظمة «هيومن رايتس ووتش» أحد أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية والمعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها، كما تحظى المنظمة بالاستقلالية المطلقة، حيث تتلقى الدعم من الأفراد والشركات الخاصة والمنظمات حول العالم.

وفي العام الماضي، تمكنت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من تحقيق أهدافها الإنسانية في سورية واليمن والعراق عن طريق المساعدات التي تقدمت بها شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية لصالح ذلك.

الكويت تستضيف اليوم أعمال الدورة الـ30 للجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية

تستضيف الادارة العامة للطيران المدني ممثلة بإدارة الارصاد الجوية اليوم الاثنين اعمال الدورة الـ30 للجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية التابعة لجامعة الدول العربية بمشاركة نحو 18 دولة عربية و10 منظمات اقليمية ودولية. وقالت ادارة الارصاد في بيان صحافي امس ان اعمال هذه الدورة التي تعقد للمرة الاولى في الكويت تشهد حضور اكثر من 60 مسؤولا لمرافق الأرصاد الجوية الوطنية بمشاركة خبراء واستشاريين فضلا عن وفد الامانة العامة لجامعة الدول العربية الذي يترأسه الوزير المفوض الدكتور جمال جاب الله مدير إدارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة ومدير الأمانة الفنية للجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية. واوضح البيان ان اجتماعات الدورة الـ30 للجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية التي ستعقد برئاسة الدكتور سعد بن محمد محلفي وكيل الرئيس العام للأرصاد وحماية البيئة في السعودية ستتناول موضوعات التغير المناخي والتدريب وبناء القدرات والبحث العلمي واتصالات ونظم معلومات الارصاد الجوية.

الكويت تشارك في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ في ألمانيا

تشارك الكويت اليوم في مفاوضات اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ المزمع عقدها في مدينة «بون» بألمانيا خلال الفترة من 10 الى 14 مارس الجاري متمثلة بوفد تفاوضي برئاسة الهيئة العامة للبيئة وعضوية وزارة الخارجية ووزارة الكهرباء والماء ووزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية.

وقال رئيس قسم التغيرات الناخية بإدارة رصد ومتابعة جودة الهواء في الهيئة العامة للبيئة م.شريف الخياط لـ «كونا» امس انه سيتم خلال جولة المفاوضات التباحث حول الصك القانوني الجديد المتوقع اقراره من قبل مؤتمر الاطراف الـ 21 في 2015 ودخوله حيز النفاذ في 2020 وهو ما يسمى «منهاج عمل ديربان».

واضاف الخياط ان الدول النامية تسعى من خلال هذه المفاوضات الى التوصل لصيغة متوازنة وعادلة للاتفاق يحفظ حقوقها التي اقرتها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول «كيوتو» الملحق بها.

وأوضح ان «كيوتو» الملحق بالاتفاقية الاطارية لتغير المناخ دخل حيز النفاذ في عام 2008 وأقر مسؤولية الدول المتقدمة للانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري من مبدأ مسؤوليتها التاريخية للصناعة منذ عصر الثورة الصناعية في عام 1860.

وأشار الى ان «كيوتو» الزم الدول المتقدمة بخفض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري ودفع مبالغ لصندوق المناخ الاخضر كنوع من التعويض يصرف للدول النامية لمساعدتها على التكيف والتخفيف من الاثار السلبية لظاهرة التغير المناخي.

وافاد الخياط بان الدول المتقدمة كانت تسعى جاهدة منذ عام 2008 لاقرار اتفاق جديد يحل محل «كيوتو» يلزم جميع دول العالم بلا استثناء للدخول في دائرة الالتزامات في التخفيض من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

واضاف ان معظم الدول النامية تتحفظ على ذلك الطرح من خلال مجموعة الـ77 والصين بما فيها الكويت لمعارضة هذا المبدأ مع اهم مبادئ الاتفاقية الاطارية التي اقرت عام 1992 والتي تعتبر المرجع والدستور القانوني لجميع دول العالم وهو مبدأ «المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة».

واكد ان الدول النامية تسعى الى ايجاد صيغة قانونية للاتفاق الجديد يتسم بالانصاف ويراعى فيه القدرات المتفاوتة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية مع ضرورة توفير الدعم المالي والفني للدول النامية لاعداد مساهماتها في عمليات التخفيف التي اقرها مؤتمر الاطراف الـ 19 المنعقد في وارسو العام الماضي.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن دائرة البيوع /١ بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/٣/٢٤ - قاعة ٤٨ - بالطابق الثاني بقصر العدل - الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٣/٨٧ بيوع/ ١

المرفوعة من: ١- لورنا فالنزويلا باكاى

٢- فاطمة عبدالله علي مراد

٣- عبدالله علي حسن أشكناني بصفته قيما على المحجوز عليه علي حسن علي أشكناني وبصفته المحجوز عليه وصي حفيده يحيى ابن المرحوم محمود علي اشكناني.

ضد: ١- ليلى عبدالله إسماعيل مراد

٢- مدير عام الهيئة العامة لشؤون القصر بصفته وصياً.

أولاً: أوصاف العقار:

- يقع العقار وهو عبارة عن وحدة سكنية في المسيلة رقم ٤٠٨ نموذج A بالطابق الرابع من البرج (د) ومساحته ٢١٢,١٨ م٢ مع حصة شائعة في الأرض والأجزاء المشتركة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً : يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره (مائة وخمسون ألف دينار كويتي).

ثانياً: يتحمل الراسي عليه المزاد مصاريف الدعوى وإجراءات البيع قدرها (مائتا دينار كويتي) وأتعاب الخبير ومصاريف الإعلان والنشر في الصحف اليومية فضلاً عن رسوم نقل وتسجيل الملكية.